الاقتصاد الجغرافى الجديد وظاهرة التجميع فى اطار قوى التكامل الاقتصادى

د. أمانى فاخر[1]

ملخص

فى ظل التحولات والتطورات التى عرفها الواقع الاقتصادى العالمى فى الانتاج والتجارة والاستثمار والتحضر، ومع زيادة تدفقات وتعاملات وانفتاح الاقتصاد العالمى، من خلال تضاؤل الدور الذى تلعبه الحدود على الانشطة الاقتصادية، زادت اهمية المنظور الاقتصادى الجغرافى، واصبح دراسة ظاهرة توطن او تجميع الانشطة الاقتصادية فى دول او اقاليم او تكتلات بعينها من الحقائق الاقتصادية حول العالم، خروجاً على النظريات الكلاسيكية للتخصص والتجارة والاستثمار. ويهتم الاقتصاد الجغرافى بدراسة اماكن توزيع وتوطن وتنظيم الانشطة الاقتصادية على دول العالم المختلفة، وقد شكلت ظاهرة التجميع احد اساسيات الاقتصاد الجغرافى الجديد كما طرحه كروجمان. وعلى النطاقين النظرى والتطبيقى، يعد اتساع السوق، وتكاليف النقل، ومهارات العمل، والقرب من مصادر الطاقة، ودرجة التحضر، والجودة المؤسسية، والانفتاح الاقتصادى، محددات اساسية لتجميع الانشطة الصناعية والخدمية المختلفة، بالاضافة للعديد من العوامل المساعدة مثل المعرفة التكنولوجية، وظاهرة شبكات الانتاج الدولية. ومع تطور آليات ومفاهيم وقوى التكامل الاقتصادى، شكلت التكتلات الاقتصادية مراكز للتوطن الصناعى، اعتماداً على توافر العديد من مقومات جذب الانشطة الاقتصادية. لقد اصبح دراسة ظاهرة تجميع الانشطة الاقتصادية من الموضوعات الهامة والملحة والمتجددة، فى ظل ما تمثله هذه الظاهرة من فرص للعديد من الدول والاقاليم النامية لرفع قدراتها التنافسية واستغلال التحولات العالمية لصالحها، شريطة توافر المقومات الاقتصادية والتشريعية والمؤسسية المؤائمة.

---

[1]– استاذ مساعد الاقتصاد والتجارة الخارجية– كلية التجارة وادارة الاعمال – جامعة حلوان .

البريد الالكترونى: amfakher@yahoo.com

New Economic Geography and Agglomeration Phenomenon within Economic Integration Forces

Abstract

New economic geography, agglomeration and economic integration are three important concepts and phenomena in the global economy now. This paper has highlighted on these and summarized how they relate to each other within new economic geography literature. In recent literature, the new economic geography is the study of where economic activity takes place and why, under imperfect competition and increasing returns. The production and economic activities tend to concentrate in any place (Agglomeration) according to the specific characteristics of the country or regional. Therefore, the paper deals with explaining the determinants of agglomeration (Increasing Return, Market Access, Transport Costs, Knowledge & Innovation, Urbanization and international fragmentation of production) and its relation with economic integration. Agglomeration has created new opportunities for developing countries to participate in global production thereby helping these countries to increase competitiveness in the presence of appropriate economic and institutional policies.

مقدمة

لا يعد استخدام مصطلح الاقتصاد الجغرافى جديداً، ولكن بدأ فى الظهور لاول مرة عام ١٨٨٢ على يد العالم الالمانى Gotz، وذلك لتفرقته عن الجغرافيا التجارية، حيث يهتم الاقتصاد الجغرافى بأثر البيئة على انتاج السلع المختلفة، بينما تهتم الجغرافيا التجارية بدراسة انتاج السلع الرئيسية وتجارتها الدولية. الا ان التحولات الكبيرة التى عرفها الاقتصاد العالمى الجديد، فى الانتاج والتجارة والاستثمار والتحضر وغير ذلك، اثر فى تجديد مواضع ومناهج واليات الجغرافيا الاقتصادية، والتى اخذت ابعاداً اقتصادية مختلفة بدأ فى صياغتها عمل الاقتصادى كروجمان من خلال الاقتصاد الجغرافى الجديد (NEG) New Economic Geography.

ومنذ ذلك الوقت بدأ الاقتصاد الجغرافى يأخذ مكانه فى تفسير العديد من الظواهر الاقتصادية العالمية، وبمنهج اكثر تطوراً من خلال نوع جديد من الاقتصاد الجغرافى فى اطار عدم امكانية قيام الانشطة الاقتصادية بمعزل عن السياقات الاجتماعية والثقافية والسياسية(Sokol, 2011).

ويهتم الاقتصاد الجغرافى بدراسة وتحديد اماكن الانشطة الاقتصادية وتوزيعها على المواقع المختلفة، وتقوم نظرية الموقع الاقتصادى على زيادة العائد، والتى تطورت فى اتجاهين رئيسيين، يتمثل الاول فى ديناميكية النمو الاقليمى والتقارب على المدى الطويل والتى ترتبط بنظرية النمو الجديدة، بينما يركز الاتجاه الثانى على التجميع المكانى للانشطة الاقتصادية والمرتبطة بنظرية التجارة الجديدة (Marques, 2001).

وقد ركز Krugman (1990,1998)، من خلال نظرية الاقتصاد الجغرافى الجديد على اهمية ظاهرة تجميع الانشطة الاقتصادية والتى تعد اقتصاديات الحجم شرطاً اساسياً لها، وعلى اساسها يتم تحديد مواقع التجميع، وهو ما اكدته الدراسات التى تلت كروجمان واشارت الى اهمية تحقق اقتصاديات الحجم فى تحديد قرارات الموقع، من خلال دور الوفورات الخارجية للتجميع فى تحديد مواقع تدفقات الاستثمار الاجنبى المباشر من خلال التركز الجغرافى مقابل زيادة العائد وانخفاض تكلفة النقل والاتصالات وحركة عوامل الانتاج. وقد ركزت العديد من الدراسات

على التجميع المكانى وعلاقته بالدولة والنمو الاقليمى. ومن منظور قرار التجميع، يعد الهدف الاساسى هو تعظيم ربح الشركات من خلال الاختيار الافضل لموقع الانتاج لتحقيق اقصى ارباح ممكنة مثل العوائد الجغرافية المحققة من جودة الموقع، كذلك تتحقق العوائد التجميعية من خلال الشركات الاخرى فى نفس الموقع فى اطار تحقق اقتصاديات التجميع (مصدر المدخلات، موقع المستهلكين، انخفاض تكلفة بحوث الموقع، قوة السوق) (Maggioni, 2001).

وبصفة عامة يتبنى الاقتصاد الجغرافى الجديد تجميع الانشطة الاقتصادية من خلال آليات رئيسية متمثلة فى روابط المدخلات والمخرجات للسلع الوسيطة، وهجرة الايدى العاملة، وعامل الترابط والتكامل بين الفترات الزمنية من خلال روابط النمو، واخيراً آلية التوقعات والزمن.

ويتمثل هدف الدراسة، فى التعرف على تكوين واهمية المنظور الاقتصادى الجغرافى. فمع زيادة تدفقات وتعاملات وانفتاح الاقتصاد العالمى، ومع تضاءل الدور الذى تلعبه الحدود على الانشطة الاقتصادية، اصبح دراسة ظاهرة توطن او تجميع الانشطة الاقتصادية فى دول او اقاليم او تكتلات بعينها من الحقائق الاقتصادية حول العالم، بل ومن الموضوعات الهامة والملحة والمتجددة، فى ظل ما تمثله هذه الظاهرة من فرص للعديد من الدول والاقاليم النامية لرفع قدراتها التنافسية واستغلال التحولات العالمية لصالحها، شريطة توافر المقومات الاقتصادية والتشريعية والمؤسسية المؤائمة. وهنا اصبح من المهم الاجابة على السؤال التالى: اين ولماذا تتوطن مختلف الانشطة الاقتصادية عالمياً.

بعد المقدمة يقسم البحث كالتالى: الجزء الثانى نظرية الاقتصاد الجغرافى الجديد، ويركز الجزء الثالث على محددات ظاهرة التجميع، بينما يهتم الجزء الثالث بدراسة اقتصاديات التجميع فى اطار التكتلات الاقتصادية، وتأتى الخلاصة فى الجزء الرابع، بينما تأتى خيارات السياسة فى الجزء الخامس.

نظرية الاقتصاد الجغرافى الجديد New Economic Geography

يركز الاقتصاد الجغرافى الجديد على تفسير اسباب واماكن تمركز مختلف الانشطة الاقتصادية فى اطار الثورة الاقتصادية لزيادة العائد للحجم، مركزاً على مواقع الصناعة والتجارة (سواء للسلع النهائية او تجارة الاجزاء والمكونات). وتعد الجغرافيا الاقتصادية فرع من فروع الجغرافيا البشرية التى تهتم بدراسة وتوطن الانشطة الاقتصادية وتوزيعها المكانى. وترجع نماذج الاقتصاد الجغرافى الجديد الى اعمال Kurgman(1980)، عن اقتصاديات الحجم والتجارة، والتى اعتمدت على نموذج المنافسة الاحتكارية وتنوع المنتجات. وقد قدم كروجمان نمطاً جديداً للتجارة من خلال التجارة داخل الصناعة الواحدة، كذلك اشار كروجمان انه فى ظل غياب التجارة، فهناك امكانية لزيادة العائد لنطاق تجميع الانشطة الاقتصادية من خلال انتقال عنصر العمل. وهكذا وفى ظل قدرة عنصر العمل على الانتقال ومع ارتفاع تكلفة التجارة نتيجة لزيادة العوائق الجمركية وغير الجمركية وزيادة تكلفة النقل، فان العمل يتركز فى المنطقة ذات الكثافة المرتفعة فى البداية، والتى يصاحبها ارتفاع فى الاجور الحقيقية مع زيادة السلع المقدمة. وفى هذا الشأن فان عملية التجميع والتوطن قد تكون ذاتية من قبل الشركات نفسها والتى تبحث عن تعظيم عائدها مقابل تدنية التكاليف. فى هذه الحالة تحدد هذه الشركات مواقع الانتاج ذات الطلب الكلى المرتفع، التى تمكنهم من تخفيض تكلفة النقل والحصول على المدخلات بتكلفة اقل من خلال الروابط الامامية والخلفية ومن ثم تحقيق اقتصاديات الحجم، من خلال ارتفاع الطلب فى اماكن تجمع هذه الشركات، فيما يعرف بتأثير السوق المحلى.

وتعد السلع الوسيطة هى القوة الرئيسية التى تؤدى الى التجميع وتعزز من اهمية الروابط الامامية والخلفية فى خفض تكاليف النقل، وتحقيق وفورات الحجم، وجنى مكاسب التجميع ، سواء بين القطاعات المختلفة داخل الدولة، او بين الصناعات المختلفة داخل القطاع الواحد. وقد قدما كلا من Krugman (1995) &Venables، نموذجاً لتأثير تجميع الانشطة الاقتصادية على الاقتصاديات فى ظل تنوع القطاعات، وعدم قدرة عنصر العمل على التنقل بين القطاعات المختلفة.

وبافتراض وجود قطاعى الزراعة والصناعة، وفى ظل ما تمثله السلع الوسيطة من قوة مؤثرة على قرارات التجميع، من خلال ما تخلقه هذه السلع من روابط امامية وخلفية، حيث يتركز انتاج السلع الوسيطة فى الاسواق الكبيرة لتخفيض تكاليف النقل(ربط خلفى)، ويتوطن انتاج السلع النهائية بالقرب من انتاج السلع الوسيطة (ربط امامى)، مما يؤدى الى خفض تكاليف الانتاج، مؤدياً الى تمركز الصناعة فى الوسط ، فيما يعرف بنمط محيط النواه A Core- Periphery Pattern ، وتمركز الزراعة فى المحيط.

وعلى نفس النهج، فقد قدما ايضاً كلا من Krugman &Venables (1996) ، نفس النموذج السابق بالتطبيق على قطاعان من قطاعات الصناعة فى ظل المنافسة الاحتكارية، وفى ظل عدم قدرة عنصر العمل على الانتقال بين الدول وقدرتهم على التنقل بين القطاعات. وقد اظهرت النتائج ان استخدام السلع الوسيطة يخلق الروابط الامامية والخلفية، مما يعزز من سياسات التجميع، ويعمل على توطن انتاج السلع الوسيطة فى اسواق اكبر للاستفادة من انخفاض تكاليف النقل وتحقيق وفورات الحجم، او توطن انتاج السلع النهائية فى موقع قريب من انتاج السلع الوسيطة، وخفض تكاليف الانتاج، وبذلك يمكن ان تتوطن كل صناعة فى بلد مختلف عن الاخر.

وكما اتضح سابقاً، تعد السلع الوسيطة هى القوة الرئيسية المحركة لعمليات التجميع، ولذلك تقل اهمية التجميع فى قطاع الخدمات مقارنة بالقطاع الصناعى، لانخفاض الاهمية النسبية للسلع الوسيطة لقطاع الخدمات. وقد اوضحت دراسة (Kienz, 2011)، من خلال نموذج للاقتصاد الجغرافى لكل من قطاعى الخدمات والصناعة، انخفاض عمليات التجميع فى قطاع الخدمات مقارنة بالقطاع الصناعى، حيث تفضل الشركات فى الدول المختلفة انتاج الخدمات فى كل دولة على حدة لانخفاض تكلفتها، خاصة وان الخدمات تعد من تجارة التجزئة التى لا تعتمد بشكل كبير على المنتجات الوسيطة، كما لا تلعب تكلفة النقل دوراً مؤثراً فى هذا القطاع، حيث تحتاج انشطة التجزئة ان تكون قريبة من المستهلك بصفة

اساسية، وبالتالى تقل التجارة فى هذه الانشطة، ويظهر هذا بوضوح فى خدمات الاصلاح والصيانة، وخدمات الفنادق والمطاعم والادارة.

التجميع Agglomeration

يشير مصطلح التجميع الى تجميع الانشطة الانتاجية والافراد فى مكان واحد، وذلك للحصول على المنافع المتبادلة وتسهيل الحصول على الخدمات المتبادلة من خلال الروابط الامامية والخلفية. ويتم دراسة ظاهرة التجميع من خلال الاقتصاد الجغرافى الجديد، وفى اطار الاقتصاد النيوكلاسيكى، حيث اصبحت جغرافيا الانشطة الاقتصادية والمنافسة غير الكاملة احد اهم العوامل الحاكمة للاسواق المحلية والعالمية. وتتحقق اقتصاديات التجميع من خلال خفض تكلفة الشركات نتيجة تركز الانتاج فى موقع معين اما عن طريق الشركة ذاتها، او عن طريق الشركات جميعها بشكل عام. وبصفة عامة تعد الاقتصاديات(الوفورات) الخارجية هى المؤثرة بشكل كبير على اقتصاديات التجميع، والتى تنقسم الى ثلاث تصنيفات اساسية (Parr 2002 & Sohn 2004) :

اولاً: الاقتصاديات الخارجية للحجم (اقتصاديات الموقع) Localization Economics ،والتى تتضح فى زيادة حجم المخرجات لكل الشركات فى صناعة معينة نتيجة لتجميع الشركات فى هذه الصناعة فى مكان واحد Intra- Industry Advantage.

ثانياً: الاقتصاديات الخارجية للنطاق (اقتصاديات التحضر) Urbanization Economics، والتى تتحقق نتيجة لتجميع الشركات المختلفة فى مختلف الصناعات فى مكان واحد Inter- Industry Benefit.

ثالثاً: الاقتصاديات الخارجية المجمعة Activity- Complex Economics، والتى تتمثل بشكل واضح من خلال العناقيد والمناطق الصناعية، والتى تحتاج بشكل خاص الى انظمة خاصة وسياسات تنموية اقليمية متلائمة مع الظاهرة.

ويبقى السؤال لماذا تتجه الانشطة الاقتصادية للتجميع(التركز) فى عدد صغير من المواقع؟، بما يؤدى الى اعادة التنظيم الجغرافى للاقتصاد. وفى الواقع تقوم آلية التجميع من خلال نظرية الاقتصاد الجغرافى الجديد على عدد من المحددات

الاساسية التى تمدنا باطار نظرى للقوى التى تدفع بالانشطة الاقتصادية للتمركز فى موقع معين، والتى تتمثل فى زيادة العائد واتساع السوق، وتكاليف النقل، والعائد المعرفى والابتكارى، والتحضر واخيراً شبكات الانتاج الدولية، وهو ما سوف نتناوله بشى من التفصيل فى الجزء التالى.

زيادة العائد Increasing Return

تتمثل زيادة العائد فى اتجاه عدد من الشركات لتركز نشاطها الانتاجى فى مكان معين، مقارنة بتفرقها فى اماكن مختلفة، مما يعمل على خفض التكاليف نتيجة لخلق المصانع الكبيرة وتحقيق اقتصاديات الحجم وزيادة العائد، والتى تعد شرطاً اساسياً لعمليات التجميع(Scotchmer & Thisse, 1992). حيث تساعد عمليات التجميع على

خلق روابط امامية وخلفية بين المنتجين للسلع النهائية والسلع الوسيطة ومدخلات الانتاج، لذلك تتجه الشركات الى التمركز فى مكان واحد للحصول على ميزة اقتصاديات الحجم نتيجة تجمع عارضى السلع الوسيطة ومدخلات الانتاج فى موقع الانتاج، وبالتالى يعد انتاج السلع النهائية اقل تكلفة. ومع تزايد عدد منتجى السلع الوسيطة والنهائية تتزايد فرص زيادة العائد، وهنا تعد هذه المناطق مناطق جذب، مما يعنى مزيد من تركز للصناعة، ومزيد من زيادة للعائد. وتعمل هذه المنظومة فى اطار تنظيمى جغرافى يعمل على اعادة ترتيب وفرز للاعمال والافكار لعدم تكرارها، بما يؤدى فى النهاية الى توزيع أمثل للانشطة الانتاجية بشكل يحقق زيادة العائد، مع الاخذ فى الحسبان ان تحقيق ذلك لا يتم بهذه البساطة، بل هو عملية معقدة تعتمد على تداخل العديد من محددات التجميع الاخرى(Krugman, 1991).

اتساع السوق Market Access

يعد اتساع السوق من المحددات الاساسية لتجميع الصناعات المختلفة، ويقصد بالسوق اكثر من مضمون، ولكن ينظر اليه فى اطار ظاهرة التجميع والتى تسمح بوجود سوق كبير يخلق معه سوقاً استهلاكياً كبيرة لهذه الصناعات، وقدرة اكبر

على تنقل عناصر الانتاج، خاصة عندما يكون تكلفة نقل المخرجات اكبر مقارنة بتكلفة نقل المدخلات، بما يحقق زيادة العائد وهو اولى محددات ظاهرة التجميع (Krugman& Fujuta, 2004). وعلى الرغم من تركز ادبيات الاقتصاد الجغرافى الجديد فى بدايتها على اوروبا واليابان والولايات المتحدة الامريكية، الا ان الاعتماد على اتساع السوق كمحدد لتجميع الصناعات، اتجه بهذه الادبيات الى التركيز على اسواق العديد من الدول النامية كالهند(التى يبلغ تعداد سكانها حوالى٢٠٠ مليون نسمة) والصين (التى يبلغ تعداد سكانها مليار و٣٠٠ مليون نسمة)، ثم الاتجاه الى العديد من دول جنوب شرق اسيا كماليزيا وسنغافوره، لتمثل اسواق لجذب وتجميع الانشطة الانتاجية المختلفة، نتيجة للكثافة السكانية واتساع المدن التى تمثل اتساعاً للاسواق ومحددات لمؤشر التجميع عالمياً (Breinlich et al.2013). وتظهر ايضاً اهمية اتساع الاسواق بشكل كبير فى كثير من دول القارة الافريقية، حيث ساهم الموقع الجغرافى للعديد من هذه الدول خلال القرون الماضية فى اداء اقتصادى متراجع، وحصرها فى بيئة زراعية تنتشر بها العديد من الاوئبة، مما جعلها فى وضع اقل مقارنة بالعديد من الدول النامية، ومؤثراً على تنافسيتها وقدرتها على الاحتكاك بالاسواق الخارجية، وهو ما اوضحته دراسة (Bosker & Garretsen, 2012) على دول افريقيا-جنوب الصحراء الكبرى[2]، حيث اوضحت الدراسة اثر اتساع الاسواق داخل هذا الاقليم فى تغير النظرة الاقتصادية لهذه الدول من دول شبه منعزلة عن الاسواق الخارجية، فى اطار اداء اقتصادى ضعيف الى اسواق جذب للعديد من الصناعات فى اطار ظاهرة التجميع الاقتصادى، حيث يساعد اتساع الاسواق بشكل كبير داخل هذا الاقليم الى جذب العديد من الصناعات، فى ظل التفاوت الواضح فى الدخل بين دول الاقليم، مما يسمح بتحقيق مستوى اعلى من التنمية الاقتصادية للعديد من دول الاقليم، والتى زادت اهميتها النسبية خلال العقد الاخير.

[2]- تتكون دول افريقيا- جنوب الصحراء الكبرى من ٤٢ دولة، بالاضافة الى ست دول جزرية.

تكاليف النقل Transport Costs

فى حين تفترض نظريات التجارة التقليدية عدم وجود نفقات للنقل، تعد تكاليف النقل عنصراً حاسماً فى نماذج الاقتصاد الجغرافى الجديد، ومؤثراً بشكل مباشر على قرارات اختيار الانشطة الاقتصادية. ويعتمد تأثير تكاليف النقل على اختيار مواقع الانتاج على مستوى هذه التكاليف، والذى تقرر معه الشركات اذا ما كان من الافضل التركز فى مكان واحد وفى نفس الوقت وخدمة مناطق اخرى عن طريق الصادرات، وبين فتح فرع او افرع اخرى للشركة فى اماكن اخرى وتحمل تكاليف اضافية.

يظهر تأثير تكاليف النقل بشكل اساسى من خلال السلع الوسيطة التى تعد القوى الرئيسية للتجميع، وفى ظل انماط تجميعية مختلفة، وفى اطار المنافسة الاحتكارية فان اختلاف القطاعات او تماثلها يساعد على انخفاض تكاليف النقل من خلال الروابط الامامية والخلفية. وقد قدم (Krugman, 1995)، نموذج للتجميع لقطاعات مختلفة مكملة تقوم بانتاج السلع الوسيطة والنهائية، وبالتالى تظهر قوى الروابط الامامية والخلفية للسلع الوسيطة، ويتوطن انتاج السلع النهائية بالقرب من انتاج السلع الوسيطة مما يؤدى لخفض تكلفة الانتاج، ويظهر نمط محيط النواه، حيث يتركز انتاج السلع النهائية فى المركز، بينما تتركز انتاج السلع الوسيطة فى المحيط. وفى ظل قدرة عنصر العمل على الانتقال بين هذه القطاعات المختلفة، ومع انخفاض الاجور فى المحيط مقارنة بالمركز الذى يرتفع الطلب على العمالة فيه، يمكن ان ينتقل الانتاج الصناعى النهائى الى المحيط فى ظل انخفاض تكلفة النقل (Ascani et al. 2012). وقد اوضحت دراسة (Krugman & Venables, 1996)، تأثير انخفاض التكاليف على التجميع فى ظل تماثل القطاعات، وفى ظل قدرة عنصر العمل على الانتقال بين الدول. كذلك ادخل(Frohwerk, 2008)، تكاليف النقل غير المتماثلة بين القطاعات، واوضح ان انخفاض تكاليف النقل فى احد القطاعات سوف يؤدى الى انخفاض تكاليف الانتاج فى كل من القطاعين فى اطار التوازن المستقر وغير المستقر. على الجانب الاخر فان عدم تماثل تكاليف النقل سوف يؤدى الى تركز انتاج القطاعين

داخل دولة واحدة، اعتماداً على الارتفاع والاختلاف بين تكاليف النقل للقطاعات، فاذا كانت تكاليف النقل لاحد القطاعات اعلى من نقطة الاستدامة، فان القطاع الاخر يكون منخفض بالقدر الكافى لخلق التجميع (Krenz,2012). وكما سبق القول فان تحليل محددات التجمع لا تتم بمعزل عن الاخرى، وبالتالى فان التداخل بين تكاليف النقل وزيادة العائد هى التى تحدد اذا كانت هناك قوى تدفع بالتجميع من عدمه. وعلى الرغم من اهميه عنصر تكلفة النقل كمحدد لظاهرة التجميع، الا ان التطور والثورة المذهلة فى عمليات ووسائل النقل ساهم بشكل كبير الى تخفيض تكاليف النقل، واضعف بعض الشئ من سيطرته على عمليات التجميع.

المعرفة والابتكار Knowledge & Innovation

خلال العقدين الماضيين، وفى ظل تحول الاقتصاديات من اقتصاديات قائمة على الموارد Resources –Based Economy، الى اقتصاديات قائمة على المعرفة Knowledge– Based Economy، فقد اصبح نشر المعرفة والتكنولوجيا تلعب دوراً كبيراً على الانشطة الاقتصادية. وفى اطار ظاهرة التجميع، يعد التدفق المعرفى والابتكارى من المحددات الهامة التى تلعب دوراً مؤثراً على عمليات التجميع. ومن واقع الدراسات التطبيقية، تعد العلاقة بين النشر المعرفى والتجميع علاقة تبادلية، فعلى الرغم من تركز العديد من الدراسات على دور النشر المعرفى والابتكارى على تجميع وتوطن الانشطة الاقتصادية، الا انه على الجانب الاخر اختصت بعض الدراسات بدور اقتصاديات التجميع على خلق المعرفة والابتكار (Krugman& Fujuta, 2004). وقد اوضحت دراسة (Audretsch & Feldman, 1996)، الربط بين التركز الجغرافى للانشطة الصناعية وتحقيق الوفورات المعرفية والتكنولوجية، حيث تستفيد الشركات من تجميعها فى مكان واحد من خلال الوفورات التكنولوجية من قبل بعضها البعض، واشارت نتائج الدراسة ان الانشطة الاقتصادية تتركز فى الصناعات ذات التكنولوجيا المرتبطة، والتى تحقق معها وفورات على مستوى الصناعة ككل. وقد دعمت هذه النتائج كل من دراستى (Basant 2000, Strange et al. 2006)، حيث يعزز توليد ونشر التكنولوجيا من ديناميكية التجمعات الاقتصادية، فكلما كانت الشركات تتمتع

بمستوى معرفى وابتكارى كلما كانت اكثر جذباً للتجميع، وبذلك يعد المعرفة والابتكار عامل دافع ومساند للتجميع.

كذلك اوضحت دراسة (Glaeser et al.1992)، اثر التدفق المعرفى على النمو من خلال تجميع الصناعات، حيث اوضحت نتائج الدراسة ان انتشار المعرفة قد يحدث بين الصناعات، والتى يعمل على زيادة درجة المنافسة والتنوع الحضرى، ومن ثم نمو العمالة فى مختلف الصناعات، مما يؤثر على النمو داخل هذه المناطق (Palacios,2005) . على الجانب الاخر، عمدت بعض الدراسات (Vanoart & Atzem, 2004 , Sedgley & Elmslie, 2004)، على توضيح اثر اقتصاديات التجميع على النشر المعرفى والتكنولوجى، حيث تتجه الشركات ذات التكنولوجيا المرتفعة الى التمركز فى المناطق ذات الكثافة السكانية المرتفعة للاستفادة من اقتصاديات الحجم، كذلك تقدم الاقتصاديات الحضرية العديد من المميزات لقطاع تكنولوجيا المعلومات، وبذلك يعد نشر التكنولوجيا سبباً واثراً لاقتصاديات التجميع. وبصفة عامة وكشأن العديد من الظواهر والتطورات الاقتصادية العالمية، وحيث ان الابتكار يعد ظاهرة اقليمية فهو يحتاج انظمة ابتكارية بمتطلبات مؤسسية متقدمة وميسرة تعتمد على مجموعة من المعارف والمؤسسات الرسمية وغير الرسمية فى اطر تنظيمية ومؤسسية عالية الجودة (Asheim &Isaksenl, 1996).

وعلى الرغم من اتفاق العديد من الدراسات على العلاقة المتبادلة بين التجميع والنشر المعرفى والابتكارى والتكنولوجى، فقد اوضحت احدى الدراسات بالتطبيق على صناعات فى المملكة المتحدة، ان الصناعات التى حدث بها تركز جغرافى تمتعت بمستوى تكنولوجى منخفض مقارنة بالصناعات المتقدمة جغرافيا فى المملكة المتحدة(Devereur et al. 2004). وفى هذا الصدد، وعلى الرغم من اهمية الربط بين التجميع والعائد المعرفى والابتكارى، الا ان المهتمين بالاقتصاد الجغرافى الجديد لا يركزوا بشكل اساسى على هذه الوفورات المعرفية، ولكن يكون محور تركيزهم على الوفورات المالية المحققة من خلال تغيرات الطلب والعرض،

حيث تعد وفورات العمل والشركات من خلال الروابط الامامية والخلفية هى التى يمكن ان تفسر الاثر المعرفى للتجميع(Ascani et al. 2012) .

التحضر Urbanization

بدأ اتجاه دول العالم الى زيادة التحضر كنمط للحياة منذ مئات السنيين، واصبح التزايد السريع لمعدل التحضر على مستوى العالم مواكباً للانماط والتطورات العالمية. ووفقاً للاتجاهات العالمية فهناك اختلاف بين معدلات التحضر على مستوى دول واقاليم العالم، حيث ارتفعت معدلات التحضر فى دول اوروبا وامريكا من ٥٠% تقريباً فى منتصف القرن الماضى الى ان وصلت الى ٧٥%-٩٠% فى الوقت الحاضر. على الجانب الاخر ارتفع معدل التحضر فى افريقيا وآسيا من ١٥% خلال القرن الماضى الى ٤٠% فى الوقت الحاضر، ومن المتوقع ان يصل الى ٥٠% خلال ٢٠٢٠-٢٠٣٥. وحققت دول امريكا اللاتينية ارتفاع لمعدل التحضر من ٥٠% عام ١٩٦٠ لتصل الى ٨٠% تقريباً خلال عام ٢٠١٤ (Deeken & Ott, 2014).

وتعد العوامل القائمة على التحضر احد العوامل المؤثرة على قرار الشركات بالتمركز فى موقع معين لتحقيق اثر الحجم، والذى يعكس الاثر الايجابى لحجم السوق، حيث يستفيد منه المستهلكين من خلال التنوع السلعى وانخفاض الاسعار، كذلك تستفيد الشركات طالما يساعد وجود السلع الوسيطة على خفض التكلفة وتحقيق ارباح اعلى. ويمكننا القول ان زيادة معدلات التحضر هى التى تسمح بتحقيق مزايا التجميع، متمثلة فى زيادة العائد والنشر المعرفى والتكنولوجى وانخفاض التكاليف، والتى تتضح فى الاماكن المرتفعة التحضر.

ويعكس مؤشر التجميع وفقاً لتقرير البنك الدولى ثلاث محددات تعكس بشكل اساسى مستوى التحضر داخل اى اقليم، حيث يتضمن مؤشر التجميع حجم السكان فى المدينة الكبيرة (الرئيسية)، ووقت التنقل لاقرب مدينة كبيرة، بالاضافةالى الكثافة السكانية (Nelson & Uchida, 2010). وتعكس مؤشرات التجميع على مستوى الاقاليم الاقتصادية، ارتباط درجة التجميع بمستوى التحضر داخل هذه الاقاليم، وهو ما اكدته معظم الدراسات الخاصة بمحددات التجميع داخل

الاقاليم المختلفة. ويوضح جدول ١ كل من درجة التحضر ومؤشر التجميع على مستوى اقاليم دول العالم.

جدول ١: درجة التحضر ومؤشر التجميع على مستوى اقاليم دول العالم

الاقاليم	درجة التحضر	مؤشر التجميع
اقليم جنوب اسيا	%٢٨	٥٠،٤
افريقيا	%٣٥	٣٢،٣
الشرق الاوسط وشمال افريقيا(مينا)	%٥٥،٤	٦٧،٥
شرق اسيا والباسيفك	%٣٨	٤٠
اوروبا ووسط اسيا	%٦٣	٦٠
امريكا اللاتينية والكاريبى	%٧٧	٦٢
دول منظمة التعاون الاقتصادى	%٧٧	٧٨
الاقتصاديات مرتفعة الدخل	%٨١	٨٢

ويوضح الجدول السابق(جدول١) تماشى معدلات التجميع مع درجة التحضر على مستوى الاقاليم المختلفة. وتعد دول جنوب اسيا هى المحققة لمعدل تجميع يبلغ ٥٠،٤، والذى يعد مرتفع مقارنة بمستوى التحضر والذى بلغ ٢٨%، وهو الامر الذى قد يعد مقبولاً وليس خروجاً عن العلاقة المتزامنة بين درجة التجميع ودرجة التحضر، حيث اتسمت هذه الدول بالعديد من المقومات التى جعلت منها مركز جذب صناعى، وهو ما دعمته العديد من الدراسات التطبيقية فى هذا الشأن.

التجزئة الدولية للانتاج

International Fragmentation of Production

تعد ظاهرة التجزئة الدولية للانتاج احد العوامل الهامة التى تلعب دوراً حيوياً فى نظرية التجميع. وقد تم استخدام مصطلح التجزئة الدولية للانتاج ليعكس ديناميكية التنظيم الدولى للانتاج، والتى تعكس تداخل علاقات الاقتصاد العالمى خلال

العقود الاخيرة، وقد انعكست ظاهرة شبكات الانتاج او التجزئة الدولية للانتاج فى تزايد نمو التجارة فى الاجزاء والمكونات مقارنة بالتجارة فى المنتجات النهائية. وبتعبير بسيط فان ظاهرة التجزئة تعنى تقسيم العملية الانتاجية الى جزئين او اكثر فى اماكن مختلفة للحصول على نفس المنتج النهائى (Athukorala, 2003). وقد حملت هذه الظاهرة العديد من الفرص للكثير من الدول النامية، لزيادة فرص مشاركتها فى الاقتصاد العالمى، فكما اصبح العالم الاقتصادى اكثر تكاملاً، فان المنتجات اصبحت اكثر عالمية.

واذا كان هناك العديد من العوامل التى ساعدت على نمو ظاهرة شبكات الانتاج من خلال زيادة التحرير التجارى العالم، وزيادة تكنولوجيا الانتاج، وخفض تكلفة الاتصالات والمعلومات وبالتالى انخفاض تكاليف الربط، الا ان عمليات التجزئة فى اطار التجميع يمكن ان تساعد على مزيد من خفض تكاليف المعاملات فى اطار تجزئة الانتاج. حيث يعد الفارق الرئيسى بين التجميع وتجزئة الانتاج، ان الاول يشير الى نقط وحيدة، اما الثانى يشير لمجموعة من نقاط الالتقاء تربطهم شبكات موزعة على اماكن مختلفة. وحيث تعد تكاليف الربط احد اهم محددات تجزئة الانتاج، فان امكانية تحقيق تجميع لصناعات الاجزاء والمكونات فى موقع انتاجى واحد يؤدى الى التغلب على مشكلة تكاليف الربط فى تجارة الاجزاء والمكونات، وتحقيق اقتصاديات التجميع فى ان واحد. وفى هذا الاطار، فان التجمعات الصناعية ذات الهياكل الانتاجية الشبكية يمكن ان تحقق ميزة الربط بين الشركات، مع زيادة المعرفة التكنولوجية ، وخفض التكلفة مقارنة بشبكات الانتاج القائمة فى اماكن مختلفة (Palacios, 2005). وقد اشار Krugman& Fujuta, 2004 ان التوجه الحديث للتجميع يعتمد على تركز الانتاج مقارنة بتجميع الموارد، كما اشارا الى اهمية الهيكل الرأسى للانتاج، والتى معها يمكن تجميع صناعات بعينها تعتمد على تجزئة انتاجها، وتحقيق زيادة العائد وخفض التكلفة.

وعلى الرغم من منطقية العلاقة بين التجميع وشبكات الانتاج، الا ان هذه الفائدة قد لا تتحقق عندما يكون التجميع غير مجزى لتحقيق فوائد شبكات الانتاج وتغطية تكاليف النقل، وفى هذه الحالة يكون من الافضل وخاصة للمناطق الصغيرة التى

لا تقوى بمقوماتها لقيام التجمعات الصناعية بها، ويكون الاعتماد على شبكات الانتاج فى هذه الحالة بديلاً للروابط الجغرافية من خلال عمليات التجميع (Johansson & Quigey, 2003)

اقتصاديات التجميع فى اطار التكامل الاقتصادى

تطور القوى الاقتصادية للتكامل الاقتصادى عالمياً

تطورت القوى الاقتصادية المؤثرة على ممارسة الانشطة الاقتصادية داخل دول التكامل، وقد ارتبط هذا التطور بنمو العديد من الظواهر الاقتصادية على مستوى التجارة والاستثمار فى اطار آليات وتوجهات جديدة غير تقليدية للتكامل الاقتصادى. يعد Viner(1950)، اول من قدم نموذج تحليلياً اقتصادياً للتكامل الاقتصادى من خلال النموذج الاستاتيكى للاتحادات الجمركية، فى اطار ما يمكن ان نطلق عليه الاقليمية المغلقة او التوجه الداخلى للاقليمية Inward-Looking Regionalism، وقد اوضح نموذج فاينر ان هناك قوتين اساسيتين لتكوين التكامل الاقتصادى تمثل الاولى قوة خلق التجارة، والتى تنشأ نتيجة الانتقال من المصادر الانتاجية الاقل كفاءة الى مصادر انتاجية اعلى كفاءة (داخل دول التكامل)، وهو ما يمثل الاثر الايجابى للتكامل وفقاً لهذا النموذج. وتمثل قوة تحويل التجارة القوة الثانية لتكوين التكامل من خلال الانتقال من مصادر انتاجية اعلى كفاءة (دول خارج التكتل) الى مصادر انتاجية اقل كفاءة (دول داخل التكتل) نتيجة لتكوين التكامل والذى يمثل الاثر السلبى للتكامل، ويتوقف الاثر النهائى لانشاء التكامل على اى الاثرين اقوى قوة تحويل التجارة(كأثر سلبى) ام قوة خلق التجارة (كأثر ايجابى)(Chistopher, 2016) .

وقد حملت الاقليمية الجديدة آليات مختلفة للتكامل الاقتصادى فى اطار الاقليمية الجديدة "new regionalism "Regionalization، والتى تعتمد الى عدم وجود سياسات تمييزية قبل العالم الخارجى(الدول غير اعضاء فى التكتل)، كما تعد قوى السوق هى المحرك الاساسى لها من خلال القطاع الخاص، خلافاً للاقليمية الكلاسيكية (القديمة) "Regionalism"، حيث تلعب المؤسسات الحكومية الدور الرائد والمحرك الاساسى لآليات التكامل الاقتصادى(Das & Dilip, 2005) .

وتعد دول جنوب شرق آسيا هى الدول الرائدة فى تبنى آليات الاقليمية الجديدة، والذى عرف بالتوجه الخارجى للاقليمية outward- Looking Regionalism ، حيث الاستثمار وانتقال العمالة وشبكات الانتاج الدولية هى محرك اساسى لعمليات التكامل الاقتصادى، واصبح خلق الاستثمار هو رد فعل لعمليات تحويل التجارة فى نموذج التكامل التقليدى استجابة من الشركات الخارجية التى فقدت اسواق التصدير فى الدول اعضاء التكامل Extra-Regional FDI، بينما اصبح تحويل الاستثمار هو مقابل لخلق التجارة، والذى يؤدى الى خلق فرص الاستثمار داخل الاقليم وانتقال الاستثمار من دولة لاخرى داخل التكتل (Aggarwal, 2008) Intra-Regional FDI.

ومع تطور آليات ومفاهيم الاقتصاد الجغرافى الجديد، اصبح التكامل الاقتصادى مرتبط بظاهرتى تجميع الانتاج وشبكات الانتاج، والتى تمثل القوة الديناميكية الحديثة للتكامل الاقتصادى فى اطار الاقتصاد الجغرافى الجديد وفى ظل تغير هياكل وانمط الانتاج والاستثمار ومن ثم التجارة الدولية، متمثلة فى قوة التجميع Agglomeration Force، وقوة التشتت Dispersion Force، وهو ما يتم تناوله بشئ من التفصيل فى الصفحات التالية.

قوى التكامل الاقتصادى فى اطار الاقتصاد الجغرافى الجديد

تعد الدراسة التى قدمها كلاً من Krugman& Venable (1990) ، اولى الدراسات التى عنيت بالعلاقة بين عمليات التجميع والتكامل الاقتصادى فى اطار اتجاهات الاقتصاد الجغرافى الجديد، من خلال نموذج تنبؤى لعمليات التجميع فى دول الاتحاد الاوروبى. وتتضح القوى الديناميكية للتكامل الاقتصادى على اختيارات المواقع الانتاجية الصناعية داخل دول التكامل من خلال قوتى التجميع والتشتت.

قوة التشتت

تمثل قوى التشتت الاثر الاستاتيكى للتكامل الاقتصادى على الموقع الصناعى داخل دول التكتل وفقاً لثبات العائد للحجم، وبذلك تختلف فى آلياتها عن قوى التجميع والتى يعد زيادة العائد للحجم احد اهم مقوماتها. ويعد هيكل الميزة النسبية المحرك لقوة التشتت، حيث يتم اعادة توطين الصناعات فى الدول المتكاملة وفقاً لمبدأ الميزة النسبية لكل دولة، وتحقيقاً لكفاءة توزيع الموارد. وفى هذا الاطار تعد وفرة عوامل الانتاج هى المحدد الاساسى للميزة النسبية لكل دولة داخل التكتل، ووفقاً لتغيرات عنصر الوفرة فى اى دولة عن طريق التراكم الرأسمالى المالى والبشرى، قد يحدث انعكاس للهيكل الصناعى داخل اى دولة انعكاساً لتغيرات الميزة النسبية (Ascani et al. 2012).

وفى اطار التغيرات الديناميكية الناتجة عن امكانية انعكاس الميزة النسبية بين الدول نتيجة لتغيرات وفرة عوامل الانتاج، فانه ينشأ ما يمكن ان يطلق عليه نموذج الاوزة الطائرة flying geese model ، والذى يعكس انتقال الصناعات من الدول ذات الوفرة الرأسمالية الى دول كانت تعتمد على صناعات الوفرة العمالية. ويعكس انتقال العديد من الصناعات من اليابان الى العديد من دول اسيا نموذجاً واضحاً لذلك، حيث انتقلت العديد من الصناعات الرأسمالية من اليابان (وفقاً لنموذج الميزة النسبية الاستاتيكى) الى العديد من دول آسيا وعلى الاخص دول جنوب شرق آسيا، والتى كانت تتخصص فى الصناعات ذات الكثافة العمالية (وفقاً لنموذج الميزة النسبية الاستاتيكى). ووفقاً لهذا النموذج تصبح اليابان دولة رائدة تتمركز فيها الصناعات التكنولوجية الجديدة، وتتحصل على عائد هذه التكنولوجيات، والتى بدورها تقوم باعادة موقع هذه الصناعات الى دول اخرى اقل نمواً كدول آسيا، والتى بالتبعية تشجع على اعادة توطن هذه الصناعات الى مناطق قريبة منها اقل نمواً، وهكذا وكأن اعادة التوطن يتطاير اثره على المنطقة بأكملها، وهو النموذج القائم فى منطقة دول جنوب شرق آسيا والتى احدثت ثورتها الصناعية منذ بداية الثمانينات، ولذلك كان تسميته بنموذج الاوزة الطائرة (Nishikimi, 2008).

واذا كان نموذج الاوزة الطائرة قائماً على مبدأ الميزة النسبية وانعكاساتها فى اطار السلع النهائية، فقد تطور هيكل قوة التشتت من خلال هذا النموذج، وفى اطار نمو ظاهرة التجزئة الدولية للانتاج، والتى اصبحت تحكم العديد من عمليات الانتاج والتجارة، وتتضح بشكل كبير فى العديد من دول آسيا، حيث اصبح انخفاض تكلفة النقل والاتصالات وتطور طرق الانتاج عوامل حافزة للشركات المتعددة الجنسيات لتجزئة انتاجها وبناء شبكات الانتاج داخل الشركة الواحدة، وهو ما سبق توضيحه. ويظهر نمط تجزئة الانتاج بشكل كبير فى عدد من الصناعات داخل العديد من دول آسيا مثل صناعة السيارات والصناعات الالكترونية، حيث تقوم ظاهرة تجزئة الانتاج على نفس نمط الميزة النسبية ولكن لاجزاء السلعة وليس للمنتج النهائى، مما اتاح لهذه الدول مزيداً من التخصص الصناعى، وكأن التكامل الاقتصادى يدفع بقوى التشتت العالمى للصناعة فى اطار شبكات الانتاج الدولية.

قوة التجميع

تمثل قوة التجميع القوة الاخرى للتكامل الاقتصادى فى اطار الاقتصاد الجغرافى، والتى تعد اقتصاديات الحجم محوراً رئيسياً لهذه القوة. وتتمثل قوة التجميع فى عاملين: يمثل اثر السوق المحلى الاثر الاول، بينما يمثل محور النقل الاثر الثانى. ويتضح اثر السوق المحلى، فى انجذاب الشركات للتوطن فى الدول ذات السوق الكبير مع انخفاض تكلفة النقل والاتصالات، ومع زيادة الفرص التصديرية نتيجة لزيادة الكفاءة الانتاجية وارتفاع جودة المنتجات بالاضافة لانخفاض اسعارها النسبية، مما يسمح بزيادة مستوى الرفاهية من خلال ارتفاع مستوى الدخول الحقيقية للافراد. كذلك يسمح الاجل الطويل بامكانية تنوع المنتجات فى ظل المنافسة الاحتكارية للشركات. وهنا يتضح اثر السوق من خلال تنوع المنتجات، مؤثراً بدورة على زيادة مستويات الدخل الحقيقى، ومن ثم زيادة مستوى الرفاهية. ووفقاً لهذا التحليل فان اثر السوق المحلى يحدث اثراً ايجابياً سواء على الاجل القصير بتحقيق كفاءة انتاجية اعلى فى ظل منتجات متجانسة، او على الاجل الطويل بزيادة عدد الشركات وتنوع المنتجات فى اطار المنافسة الاحتكارية، وبذلك

يؤثر التكامل على حجم السوق وفعاليته لزيادة العائد، وبالتالى على التوزيع المكانى للانشطة الاقتصادية.

يظهر الاثر الثانى لقوة التجميع من خلال امكانية الخفض المباشر لتكاليف النقل، والتى تعد عاملاً هاماً ومحدداً لعمليات التجميع من خلال انظمة شبكات النقل. حيث تعمل هذه الشبكات على استخدام مجموعة من الروابط لتجميع مجموعة من الشحنات باستخدام روابط لوجيستية لشبكات النقل، وبالتالى توفير الكثير من التكاليف الخاصة بالنقل نتيجة لتوفير نقل كل شحنة على حدة. ولا شك ان استخدام شبكات النقل فى اطار مدار محور النقل، يبدأ من خلال زيادة حجم عمليات النقل مما يشجع شركات الشحن المتخصصة على استخدام هذه الروابط. وعلى الرغم مما يخلقه التكامل من قوة تجميعية كبيرة، فان ذلك مرهون بشكل اساسى على وجود اساس مؤسسى وتنظيمى قوى فى هذه الدول، حيث اصبحت العوامل المؤسسية غير التقليدية تلعب دوراً رئيسياً فى التأثير على المتغيرات الاقتصادية وخاصة فى الدول النامية (Nishikimi, 2008).

وتلعب القدرة على انتقال العمالة، وتكاليف التجارة بين دول التكامل دوراً رئيسياً فى تحديد اثر كلاً من قوتى التشتت والتجميع. فمع ارتفاع الاجور فى احدى الدول مقارنة باخرى، ومع زيادة امكانية عنصر العمل على الانتقال بين الدول تنتقل العمالة الى الدول الاكثر اجراً، مما يدفع الشركات الى تمركز انتاجها داخل هذا السوق للاستفادة من مزايا السوق الكبير نتيجة لزيادة حجم الطلب، وبالتالى تجميع الانشطة الاقتصادية المدفوعة بزيادة الطلب الاستهلاكى فى اطار اثر السوق المحلى. ومع عدم امكانية انتقال العمالة، تتجه الشركات الى الانتاج فى الاماكن المنخفضة الاجر لخفض التكلفة، فى ظل انخفاض تكاليف التجارة وخاصة المنتجات الوسيطة بين دول التكتل، مما يدفع بقوة التشتت لعمليات التصنيع للعمل بشكل اكبر مقارنة بقوة التجميع التى تعد اقل نسبياً فى هذه الحالة.

نماذج التكامل فى اطار الاقتصاد الجغرافى الجديد

اهتمت العديد من الدراسات فى اطار الاقتصاد الجغرافى الجديد بأثر التكامل الاقتصادى على اعادة توطن الصناعات داخل دول واقاليم التكتل، وقد ركزت اغلب هذه الدراسات على جانبين: تعلق الاول بأثر النفاذ للاسواق كمحدد لقرارات الشركات بالتوطن فى اماكن انتاجية بعينها. بينما تعلق الثانى بأثر السوق المحلى، والذى سبق مناقشته سابقاً.

على صعيد التكامل بين الدول النامية والمتقدمة، تعد دراسة(1996)Hanson من اولى الدراسات التى اختصت بأثر النفاذ للاسواق من خلال خفض تكلفة التجارة على تحديد مواقع الصناعات بين المكسيك والولايات المتحدة الامريكية فى اطار تكامل النافتا (NAFTA)، وقد اوضحت نتائج الدراسة ان التكامل العميق زاد من امكانية النفاذ للاسواق وسحب الشركات المكسيكية الى اعادة توطن الصناعات فى مواقع الانتاج فى الاقاليم القريبة من الولايات المتحدة الامريكية، بالاضافة الى تحول العديد من الشركات المحلية المنتجة للسوق المحلى الى شركات مملوكة اجنبياً من الدول المتقدمة. وعلى صعيد اخر يظهر أثر النفاذ للاسواق من خلال انتشار ظاهرة التجزئة الدولية للانتاج عن طريق تقسيم العملية الانتاجية للمنتج الواحد الى اجزاء يتم انتاجها بين دول واقاليم التكامل.

على جانب اخر اظهرت بعض الدراسات بأن تحقيق النفاذ للاسواق من خلال التكامل الاقتصادى قد يؤدى الى احداث تفاوت فى مستويات الاجور داخل دول ومناطق التكامل المختلفة، حيث يرتبط النفاذ للاسواق بالقطاعات الاقتصادية التى تتطلب مهارات بشرية بنسبة اعلى، مما يؤدى الى زيادة الاجر النسبى لهذه العمالة مقارنة بالعمالة غير الماهرة داخل هذه المناطق Breinlich(2006), Brakman (et al., 2004). كذلك اوضحت دراسة(2011) .Fallah et al، على المناطق الحضرية بالولايات المتحدة الامريكية، انه ليس هناك ارتفاع فقط فى مستوى الاجور داخل المناطق ذات القدرة الاكبر للنفاذ للاسواق، بل ان هناك تفاوتاً ملحوظاً بين اجور العمالة الماهرة وغير الماهرة داخل هذه المناطق ذاتها.

ويتضح من ذلك انه على الرغم من ان التكامل الاقتصادى يسمح بالنفاذ الى اسواق دول واقاليم داخل التكامل واعادة توطن وهيكلة العديد من الصناعات داخل هذه الدول والاستفادة من خفض تكلفة التجارة، الا ان هذا النفاذ قد يؤثر بشكل مباشر على الاختلاف النسبى بين معدلات الاجور بين العمالة الماهرة وغير الماهرة، ليس فقط بين الاسواق المختلفة ولكن داخل السوق الواحد.

وقد جاءت نتائج الدراسات التى اهتمت بأثر السوق المحلى على اعادة توطن الصناعات فى اطار التكامل الاقتصادى غامضة الى حد كبير. فقد اوضحت دراسة(Head& Ries, 2001) انعكاس اثر السوق المحلى بين الولايات المتحدة الامريكية وكندا فى اطار تكتل النافتا، حيث يؤدى زيادة الطلب المحلى على بعض المنتجات الى انخفاض انتاجها، وقد كانت هذه النتائج مخالفة لنتائج دراسة Feenstra et al, (2001) ، والتى اشارت الى فعالية اثر السوق المحلى من خلال تدفقات التجارة الثنائية بين كندا والولايات المتحدة الامريكية.

التجميع على مستوى الاتحاد الاوروبى

يعد الاتحاد الاوروبى احد نماذج التكامل المعتمدة على تطبيق ظاهرة تركز الانشطة الاقتصادية فى اطار آليات الاقتصاد الجغرافى الجديد. وقد اوضحت العديد من الدراسات على دول الاتحاد الاوروبى، اثر التركز المكانى للانشطة الاقتصادية على حفز النمو والابتكار وزيادة الانتاجية داخل دول اوروبا، وقد اكدت النتائج على الاثر الايجابى لتجميع الانشطة الاقتصادية على النمو الاقليمى لدول الاتحاد الاوروبى (Baldwin et al. 2003, Florida, 2009)

كذلك تظهر الاثار التفاوتية للتركز الاقتصادى نتيجة لعدم التجانس بين المواقع الانتاجية المختلفة لاختلاف مستوى التنمية بين دول التكامل من خلال قوى الجذب والطرد لتكامل دول الاتحاد الاوروبى المتقدمة الخمسة عشر مع الدول العشر لشرق ووسط اوروبا. حيث اوضحت دراسة(Traistaru et al. (2003، ان عملية التكامل الاقتصادى بين دول شرق ووسط اوروبا ودول الاتحاد الاوروبى المتقدمة، ادت الى اعادة توطن الصناعات فى دول شرق ووسط اوروبا واستفادة هذه الاقاليم وعلى الاخص الاقاليم الرأسمالية منها. وقد اظهرت العديد من

الدراسات فى هذا الشأن ان انماط اعادة توطن الصناعات لهذه الدول تظهر اثار الاختلاف والاستقطاب بين اقاليم دول شرق ووسط اوروبا، والتى تعد اهم اثار توسيع الاتحاد الاوروبى للمناطق الاكثر تفصيلاً مثل العواصم والاقاليم الحدودية للاتحاد الاوروبى، فى حين تصاب العديد من الدول بالركود، مما يؤدى الى وجود اقاليم فائزة واخرى خاسرة فى نطاق التركز الصناعى تحت مظلة التكامل الاقتصادى(Kostevc, 2011).

وقد اوضحت العديد من الدراسات التطبيقية، اختلاف نمط ودرجة التجميع بين دول الاتحاد الاوروبى ككل حيث تتركز الانشطة الاقتصادية فى دول غرب ووسط اوروبا(نيوزلندا، بلجيكا، المانيا، فرنسا، شمال ايطاليا) مقارنة بدول اوروبا الشرقية (Styczynska & Zaman, 2012). ويوضح جدول ٢ مؤشرات اعلى واقل خمس دول من الاتحاد الاوروبى من حيث التجميع.

جدول ٢: مؤشر التجميع لاكبر واقل خمس اقاليم فى الاتحاد الاوروبى

مؤشر التجميع لاكبر خمس اقاليم فى الاتحاد الاوروبى		مؤشر التجميع لاكبر خمس اقاليم فى الاتحاد الاوروبى	
الاقليم	المؤشر	الاقليم	المؤشر
Vienna	٣١،٦٧	Ovre Norrland السويد	،٠٠٢٣
Prague- جمهورية التشيك	١٧،٧٩	Mellersta Norrland- السويد	،٠٠٣٠
Lansi- Suomi فرنسا	١٣،٥٦	Sydsverige السويد	،٠٠٣١
Berlin المانيا	١٣،٥٥	- Norra Mellansverige السويد	،٠٠٣٧
-Greater Brussels فرنسا	١٢،٦٣	-Highlands and Islands المملكة المتحدة	،٠٠٣٩

المصدر: Styczynska & Zaman,2012.

وتوضح المؤشرات تركز الانشطة الاقتصادية فى دول اعضاء الاتحاد الاوروبى القديمة الخمسة عشر القديمة كما يطلقون عليها متمثلة فى دول غرب اوروبا، حيث بلغت نسبة التجميع ٣٢% فى دول اوربا المتقدمة مقارنة ١٨% فى دول اعضاء الاتحاد الاوروبى الجدد متمثلة فى دول شرق اوروبا خلال عام٢٠١٢، ويعد تركز الانشطة فى دول الاعضاء القدامى (المتقدمة) اكثر تنوعاً مقارنة بالدول الجدد. ويعد تركز التجميع فى اقاليم صغيرة فى الاتحاد الاوروبى تأكيداً على نموذج نواه- المحيط، الذى يعد صلب نظرية الاقتصاد الجغرافى الجديد.

ويعزز تركز الانشطة الاقتصادية فى دول غرب اوروبا، ما تتمتع به هذه الدول من مقومات جذب الانشطة الاقتصادية، متمثلة فى التقدم التكنولوجى، من خلال ارتفاع مستوى تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات(ICT)، بما يسمح باستخدام التكنولوجيات الحديثة وتقديم المنتجات الجديدة، عن طريق كفاءة التوزيع، وانخفاض تكاليف النقل والاتصالات من خلال نظام نقلى متقدم وكف، وتحسن استخدام البنية الاساسية للاتصالات والنقل، ولذلك تتركز العديد من الصناعات المتقدمة فى الاقاليم الحضرية داخل دول الاتحاد(de Panizza et al. 2010).

وتعد اوروبا وبصفة خاصة غرب اوروبا اقدم منطقة صناعية فى العالم، ورغم التقدم الصناعى فى الولايات المتحدة الامريكية، واليابان والاتحاد السوفيتى، ما زالت اوروبا تحتل مكاناً هاماً فى الصناعة. وتعد صناعة الصلب والحديد من اهم الصناعات فى اوروبا، والتى تتركز بشكل كبير فى بلجيكا، ومنطقة الرو بالمانيا، وشمال فرنسا. وتتركز العديد من المناطق الصناعية فى الاقاليم الشمالية والجنوبية من اوروبا، ويأتى اهمها فى جنوب السويد والنرويج وشمال شرق اسبانيا ومنطقة الالب الفرنسية وشمال ايطاليا. كذلك ادت التغيرات التكنولوجية الى تغير طبيعة الانشطة الاقتصادية المرتكزة فى مكان ما، فعلى سبيل المثال تحولت مدينة ليون بفرنسا من منطقة تركز صناعى منذ القرن الثامن عشر الى مركز تركز خدمى لخدمة الشركات والقطاعات المختلفة. وتتميز مثل هذه المناطق الصناعية بصغرها وانتشارها فى اماكن محدودة مقارنة ببعض المناطق الصناعية فى العواصم مثل لندن وباريس، حيث تتركز فيها الصناعات الكيماوية وصناعة السيارات واجهزة

الاتصالات، والتى تعتمد على قوى السوق المحلى والخبرة والتقدم التكنولوجى، وتتركز اغلب هذه الصناعات فى الصناعات الاستهلاكية.

التجميع على مستوى الاتحاد الاسيوى(الاسيان)

تكونت رابطة دول جنوب شرق اسيا او كما يطلق عليها الاسيان (ASEAN) فى عام ١٩٦٧، وتضم الان عشر دول[٣]. وتشكل الاسيان سوق ضخم يضم ٦٢٢ مليون نسمة(٢٠١٤)، وهى من العوامل الرئيسية لجذب صناعات التجميع داخل الاقليم. وقد عمدت الاسيان على جذب العديد من الاستثمارات الاجنبية من خلال زيادة الشفافية، وتحسن بيئة الاستثمار، واصلاح سياسات التنمية الصناعية، والاصلاح الضريبى، وتسهيلات الاستثمار، وتنمية البنية الاساسية، مما ادى الى تنامى معدلات الاستثمار الاجنبى المباشر فيها بشكل كبير مقارنة بالعديد من التكتلات الاخرى. وقد بلغ اجمالى حجم الاستثمار الاجنبى المباشر فى الاسيان ١٣٦،١٨١ مليون دولار خلال عام ٢٠١٤ ، مقارنة ٩٥،٨٣٨ مليون دولار فى عام ٢٠١١(Asean Investment Report,2015) ، والذى جعلها تحتل المركز الرابع على قمة الدول المصدرة عالمياً بعد الاتحاد الاوروبى وامريكا الشمالية والصين. ويعد الاتحاد الاوروبى والاستثمار الداخلى للاسيان، واليابان، والولايات المتحدة الامريكية، وهونج كونج، من اهم مصادر الاستثمار فى الاسيان) Vinayak et al. 2014).

وقد ساعد تكتل الاسيان على اعادة تجميع العديد من الصناعات داخل بعض الدول فى الاسيان، حيث تركزت الاستثمارات الاجنبية المباشرة فى الاسيان على الصناعات ذات الكثافة العمالية، وانتقلت من المواقع الاكثر تكلفة الى اقتصاديات اقل تكلفة فى الاسيان مثل كامبوديا، وبورما ولاوس، وميانمار، وفيتنام، ودخلت هذه الدول فى منافسة قوية مع الصين، والتى لم تعد رائدة فى مجال خفض التكاليف التشغيل، بل اصبحت هذه الدول تمثل مواقع انتاجية منافسة اخرى

١ – تشمل دول الاسيان كل من (سنغافورة، وتايلاند، وماليزيا، واندونيسيا، كامبوديا، وبرونوى، وفيتنام، والفلبين، وبورما ولاوس، وميانمار

منخفضة التكلفة، والتى اصبحت بدائل جذابة للمستثمرين (The Aseanists Time(TAT)).

ولا تتصف العمالة فى دول الاسيان بانخفاض تكلفتها فقط بل بارتفاع درجة مهارتها، وقد ساعدت البنية التحتية القوية التى ركزت عليها دول الاسيان الى نمو وتطور القاعدة الصناعية لدول الاسيان، الى جانب المواد الخام المتنوعة المتوفرة فى العديد من هذه الدول. ومع ارتفاع تكاليف الانتاج فى العديد من دول العالم، اصبحت الاسيان من الاسواق المستهدفة للشركات العالمية، حتى اصبح يطلق على هذه الدول "مصنع العالم" نتيجة لتركز الانشطة الانتاجية المختلفة داخل هذه المنطقة. وقد استغلت دول الاسيان الاتجاه السائد نحو انفتاح الاقتصاد العالمى وتداخل العلاقات الاقتصادية، فى تعميق التكامل الاقتصادى، باستخدام استراتيجية رئيسية لخفض تكاليف الربط. وتم الاعتماد على التجمعات الصناعية كاستراتيجية للتنمية، حيث يعد تكوين وتعزيز القواعد الصناعية، من العوامل الهامة والمساعدة للدول النامية لتحقيق تنميتها.

وتتميز دول الاسيان بتنوعها الصناعى، ولكن فى نفس الوقت تتركز صناعات ما بعينها فى المناطق المختلفة. فتتركز صناعة الاخشاب والمطاط والزيوت والالكترونيات فى ماليزيا، وقد اظهرت احدى الدراسات ان قرابة ٣٥٠ الف عامل يعملون فى قطاع صناعة الالكترونيات فى ماليزيا، والتى تتميز بارتفاع جودتها وتساهم فى ٣٠% من الناتج الصناعى، بنسبة ٥٦% من صادراتها (Rahuman et al. 2014).

وتتميز سنغافورة بمركز جغرافى متميز فى دول الاسيان، حيث اصبحت موقعاً لوجيستياً هاماً لدول المنطقة. وتستحوذ سنغافوره على ٦٨% من حجم استثمارات الاسيان، وتتجمع العديد من صناعة الالكترونيات والمعدات الكهربائية والكيمائيات والملابس فى سنغافوره، والتى تعد ايضاً موقعاً يربط بين الشرق والغرب ومركزاً تجارياً لاستيراد واعادة التصدير ومركزاً للتخزين والتوزيع لمناطق آسيا، وبالتالى فهى تلعب دور الوسيط التجارى بين دول الاسيان والعالم الخارجى. وتعد اندونيسيا ايضاً مركز لاستثمارات الاسيان حيث تضم اندونيسيا نسبة كبيرة من اجمالى حجم

الاستثمارات الاجنبية المباشرة فى الاسيان، مرتكزة على قطاعى الزراعة والصناعات التحويلية كبيرة الحجم ذات التكنولوجيا المرتفعة.

وتمثل كل من سنغافوره وماليزيا واندونيسيا مثلث النمو كما اطلق عليه فى ١٩٩٠، حيث كان الاتفاق على التعاون فى مجموعة من المشاريع التنموية، من خلال اقامة شراكة بين سنغافوره وجوهور فى ماليزيا وجزر رياو فى اندونيسيا، حيث اقامت اندونيسيا ميناءاً للتجارة الحرة فى باتام فى جزر رياو، وتم انشاء المجمع الصناعى Batamindo فى رياو، وفى مواقع مماثلة مثلت مناطق تجميع للصناعات المختلفة من انحاء العالم والتى تقدم هياكل تكلفة اكثر تنافسية. كذلك توجد العديد من الصناعات فى تايلاند، ولكن تعد صناعات السيارات هى اكثر الصناعات التى تتمتع بنسبة تجميع مرتفعة للعديد من الشركات العالمية على مستوى العالم.

وفى اطار العلاقات التجارية والاستثمارية بين دول الاسيان، دخلت الاسيان فى منطقة تجارة حرة مع كل من الصين، واليابان، وكوريا، فيما اطلق عليه اسيان+٣ (ASEAN+3). وتمثل الصين منطقة تركز صناعى تجميعى كبير على مستوى الاسيان+٣، وتمثل مقاطعة جوانج دونج(Guangdong)، والتى تضم عدد كبير من المدن وبداخلها عدد كبير من المناطق الصناعية الاكثر شهرة على مستوى العالم، فقد اصبحت هذه المقاطعة من اهم مراكز تجميع الانشطة الصناعية على مستوى العالم، والتى ساهمت بشكل كبير ليس فقط فى زيادة عائدات المقاطعة، بل فى تحسن الاقتصاد الصينى بوجه عام. وتتنوع صناعات التجميع داخل مقاطعة جوانج دونج، وتعد ابرز الصناعات بها هى صناعة الالات والادوات الكهربائية والسيارات والالكترونيات والملابس(Zhang, 2014).

يتضح مما سبق، انه على الرغم مما يخلقه التكامل الاقتصادى من اعادة لنمط وتوطن العديد من الصناعات داخل دول واقاليم التكامل من خلال القوى المختلفة الجاذبة او الطاردة لعمليات التركز الصناعى. الا ان نتائج الدراسات فى هذا الصدد، تشير الى العديد من الاثار السلبية نتيجة لهذا التركز من خلال اختلاف مستويات الاجور ، وتحقيق فوائد ومكاسب لبعض الاقاليم دون الاخرى، وانخفاض

الرقعة الزراعية نتيجة استبدال الحقول بالمدن والحضر، بالاضافة لزيادة التلوث نتيجة للتركز الصناعى مما قد يؤثر على اهداف التنمية المستدامة داخل هذه الدول، وتسمى هذه الظاهرة بفقد التجميع Degglomeration، مما يضعف من قدرة الصناعات على المنافسة فى هذه الحالة، وقد يعمل ذلك على البحث عن موقع انتاجى وتجميعى جديد. على الجانب الاخر، فان تأثير عمليات التجميع على رفاهية دول التكامل تعد غامضة بعض الشئ، حيث لا تعتمد عمليات التجميع على خفض تكاليف التجارة وتحقيق اقتصاديات الحجم، بل ان هناك العديد من العوامل المؤثرة على ايجابية نتائج هذه الظواهر متمثلة فى العوامل غير التقليدية مثل اللغة والثقافة والعوامل المؤسسية، والتى اصبحت تلعب دوراً اساسياً فى تسهيل قيام عمليات التجميع داخل مناطق بعينها.

الخلاصة

يهتم الاقتصاد الجغرافى بدراسة اماكن توزيع وتوطن وتنظيم الانشطة الاقتصادية على دول العالم المختلفة، وقد اثرت التطورات والتحولات الكبيرة التى عرفها الواقع الاقتصادى العالمى على عمليات الانتاج والتجارة والاستثمار والتحضر، والذى اثر بشكل مباشر على تجديد مفاهيم وآليات ومناهج الاقتصاد الجغرافى الجديد. وقد شكلت بعض المفاهيم مثل (التوطن، والتجميع، والتشتت، المسافة، والتحضر وغيرها) اساس للاقتصاد الجغرافى الجديد. وقد اعتبر التجميع الصناعى مصدراً من مصادر الميزة التنافسية المستدامة للاقتصاديات المختلفة، ومن هنا جاء الاهتمام بدراسة الاقتصاد الجغرافى على نطاق واسع من قبل الاقتصاديين.

ويعتمد تجميع الانشطة الاقتصادية على اختيار موقع معين دون غيره اعتماداً على عامل السوق، ذلك الموقع الذى يحقق اقل تكلفة للانتاج والاستهلاك ويحقق اقصى ارباح، ليمثل الموقع الامثل لهذا التركز. ويعد انخفاض التكلفة وتنوع وتوفر وسائل النقل بمثابة العمود الفقرى لتجمع الانشطة الاقتصادية فى موقع محدد، بالاضافة للعديد من العوامل الاخرى الجاذبة للتجميع مثل توافر الايدى العاملة منخفضة الاجر مرتفعة الكفاءة، وجودة الخدمات الاقتصادية فى محيط التجمع كالبنوك وشركات التامين، وجودة الاداء المؤسسى والذى اصبح من العوامل الهامة

المؤثرةعلى العديد من المتغيرات الاقتصادية وخاصة تدفقات الاستمارات الاجنبية المباشرة، مع توفير السياسات الاقتصادية المناسبة متمثلة فى التشجيعات والحوافز التى تقدمها الدولة.

وعلى النطاقين النظرى والتطبيقى يعد عامل السوق وتكلفة النقل والايدى العاملة وتوافر المواد الخام والقرب من مصادر الطاقة ودرجة التحضر من المحددات الرئيسية لتركز وتجميع الانشطة الصناعية والخدمية، بالاضافة الى العديد من العوامل المساعدة مثل الانفتاح الاقتصادى، والجودة المؤسسية، وظاهرة شبكات الانتاج الدولية. وقد اثبت الواقع الفعلى ان التكتلات الاقتصادية شكلت مراكز للتوطن الصناعى اعتماداً على توافر العديد من مقومات جذب الانشطة الاقتصادية، حيث ساعد التكتل على خلق مناخ اقتصادى ومؤسسى افضل لقيام مثل هذه التجمعات الصناعية والخدمية. فاذا كان الهدف الاساسى لقيام التكتل هو التكامل الاقتصادى لمواجهة عقبات التجارة، وتقسيم العمل، وتبادل وتمويل الموارد، فمع تطور مفهوم التكامل وتحول الاقليمية من اقليمية مغلقة الى اقليمية مفتوحة فى اطار توجهات العولمة المالية، ادى الى تطور مناهج واهداف التكامل الاقتصادى والتى اصبحت تعتمد على الانفتاح للعالم الخارجى وخلق الاستثمارات الداخلية والخارجية.

وفى اطار التحولات والتطورات وتداخل العلاقات على مستوى الاقتصاد العالمى، ومع زيادة اهمية المنظور الاقتصادي الجغرافي، انتشار ظاهرة التجميع عالمياً، تبقى هذه الظاهرة محفوفة بالعديد من المخاطر الخاصة باختيار الصناعات المناسبة للتجميع فى اماكن محددة، مع ما تحمله هذه الظاهرة من سلبيات تتمثل فى ان تحقيق التطور والنمو فى دولة ما يخلق معه تباطؤ للنمو فى دول اخرى، فنمو العملاق الصينى اثر على تباطؤ النمو فى امريكا الشمالية واليابان واوروبا، هذا بالاضافة الى ما يخلقة التركز من زيادة الازدحام والتلوث، مما قد يؤدى الى فقد العديد من مزايا التجميع، والذى قد يدفع العديد من الشركات للبحث عن مواقع انتاجية تجميعية جديدة. ويدفعنا ذلك الى القول ان ظاهرة التجميع فى اطار الاقتصاد الجغرافى الجديد هى ظاهرة مثيرة تحمل توجهات اقتصادية تنموية قائمة

على خفض التكاليف وزيادة العائد، وخروجا عن نظريات التخصص والتكامل التقليدية. ومع ما تحمله من مخاطر وسلبيات ولكنها اصبحت واقع ساهم فى نمو العديد من دول العالم، وفتح فرصاً للانتاج والاستثمار فى اسواق العديد من الدول النامية، وان كان على حساب دولاً اخرى.

خيارات السياسة

باعتبار ان ظاهرة التجميع احد الظواهر الحديثة التى تخرج عن اطار النظريات الكلاسكية للتخصص والتجارة، والتى تنعكس على زيادة المزايا التنافسية للدول والاقاليم المختلفة، مؤثرة بشكل مباشر على معدلات النمو والتنمية داخل العديد من الدول والاقاليم، فيتضمن البحث متطلبات السياسة التالية: **اولاً**، اذا ارادت الدولة الاستفادة من ظاهرة التجميع وتركز الانشطة الاقتصادية بها، لابد لها من توفير كل من انظمة وسياسات اقتصادية خاصة ومؤائمة من خلال وجود تشجيعات وحوافز خاصة، مع التركيز على الخدمات الاقتصادية لسهولة عمليات التمويل والربط والاتصال، بالاضافة الى بيئة مؤسسية جيدة، فى اطار منظومة حضرية لتحفيز التكتل الصناعى والخدمى. **ثانياً**، تمثل ظاهرة التجميع فرصة للعديد من الدول النامية بصفة عامة، حيث تتسم اغلب هذه الدول باتساع الاسواق والنمو المتزايد لمعدلات التحضر بها، بالاضافة الى تمتع العديد منها بموقع جغرافى يؤثر على سهولة انشاء شبكات النقل وتقليل تكاليف الربط، بما يسمح لهذه الدول او الاقاليم ببناء قواعد انتاجية على مستوى العالم، الامر الذى شهدته العديد من الدول النامية وعلى الاخص دول جنوب وشرق اسيا، فى حين لم تحققه دول اخرى. **ثالثاً**، فيما يخص الاقتصاد المصرى، فيمكن ان يمثل نموذجاً لموقع تجميعى متميز حيث تمثل مصر سوق محلى كبير، بالاضافة الى موقعها المتميز ووجود قناة السويس والتى تعد من اهم الممرات المائية على مستوى العالم، مما يؤهلها لتمثل موقع لوجيستى متميز يساعد على اقامة مناطق انتاجية كبيرة لا تقل فى اهميتها عن دولة مثل سنغافوره التى تمثل تكتل صناعى وخدمى كبير على مستوى اقليم اسيا، وبالرغم من توافر العديد من المقومات الجغرافية لنجاح ظاهرة تجميع الانشطة الاقتصادية فى مصر، الا ان ذلك مرهون بتوافر المناخ الاقتصادى

والسياسى والمؤسسى، الذى يضمن تحقيق الاستقرار لجذب الاستثمارات الاجنبية المباشرة لتكوين المناطق والتجمعات الصناعية والخدمية. ويكفى القول انه وفقاً لمؤشرات التجميع ، تعد مصر من اكبر الدول التى يرتفع فيها مؤشر التجميع اعتماداً على حجم المدينة الرئيسية والكثافة السكانية وزمن الوصول اليها وفقاً لتقديرات الامم المتحدة، حيث يصل هذا المؤشر الى ٩٠،٢، وهو اعلى مؤشر على مستوى دول افريقيا والشرق الاوسط وشمال افريقيا، بل هو من اعلى المعدلات عالمياً.

References

- Aggarwal, A. (2008) "Regional economic integration and FDI in South Asia: prospects and problems", ICRIER-New Delhi Working Paper, No. 218, pp.1–44.
- Ascani, A., Crescenzi, R. and Lammarino, S. (2012) "New economic geography & economic integration: A review", Search Working Paper, vol. 1, No. 2.
- Asheim, B. and Isaksen, A. (1996) "Location, agglomeration and innovation: towards regional innovation systems in Norway?", STEP Report, No. 155.
- Athukorala, P. (2003) "Product fragmentation and trade patterns in East Asia", The Australian National University-Trade and Development Discussion Paper, No.21.
- Audretsch, D. B. and Feldman, M. P. (2005) "R&D spillovers and the geography of innovation and production", American Economic Review, Vol. 86, No.3, pp. 630-640.
- Baldwin, R., Forslid, R., Martin, P., Ottaviano, G. and Nicoud, F. (2003) "Economic geography and public policy ", Princeton, NJ: Princeton University Press.
- Basant, R. (2002) "Knowledge flows and industrial clusters: an analytical review of literature", East- West Center Working Paper, Economics Series, No. 40.
- Borje, J. and Quigley, M. (2003) "Agglomeration and networks in spatial economics", Papers Regional Science, No. 83, pp.165-178.

- Bosker, M. and Garretsen, H. (2012) "Economic geography and economic development in sub-Saharan Africa", The World Bank Economic Review,Vol. 26, No. 3, pp. 93-136.
- Breinlich, H. (2006) "The Spatial Income Structure in the European Union — What Role for Economic Geography?", Journal of Economic Geography, Vol.6, No. 5, pp. 593-617.
- Breinlich, H., Ottaviano, P. and Temple, J. (2013) "Regional growth and regional decline", CEP Discussion Paper, No. 1232.
- Brülhart, M., Crozet, M. and Koenig, P. (2004) "Enlargement and the EU periphery: The impact of changing market potential", The World Economy, Vol. 27, pp. 853-875.
- Christopher, S. P. (2016) "Trade creation, trade diversion, and the general equilibrium effects of regional trade agreements: a study of the European Community–Turkey customs union", Review of World Economics, Vol. 152, No. 2, pp. 383-399.
- Cooke, P. (2001) "Regional innovation systems, clusters, and the knowledge economy", Industrial and Corporate Change, Vol.10, No.4, pp. 945-974.
- Ciccone, A. and Hall, R.E. (1996) "Productivity and the density of economic activity ", American Economic Review, Vol.86, No.1, pp. 54–70.
- Ciccone, A. (2002) "Agglomeration effects in Europe ", European Economic Review, Vol.46, No.2, pp. 213–227.
- Das, D.K. and Dilip, K. (2005) "Market-driven regionalization in Asia", Global Economy Journal, Vol. 5, No. 3.
- Deeken, T. and Ott, I. (2014) "Integration as a spatial institution: Implications for agglomeration and growth ", KIT - Working Paper Series in Economics, No. 59.
- De Panizza, A. and Bogdanowicz, M. (2010) "ICT and regional economic dynamics: a literature review", JRC Scientific and Technical Reports.
- Devereux, M., Griffith, R. and Simpson, H. (2004) "The geographic distribution of production activity in the UK ",

Regional Science of Urban Economics, Vol. 34, No. 5, pp. 533–564.
- Fallah, B. N., Partridge, M. D. and Olfert, M. R. (2011) "New economic geography and US metropolitan wage inequality", Journal of Economic Geography, Vol. 11, pp. 865-895.
- Feenstra, R., Markusen, J. and Rose, A. (2003) "Using the gravity equation to differentiate among alternative theories of trade", The Canadian Journal of Economics, Vol. 34, No. 2, pp. 430-447.
- Florida, R. (2009) "Whose your city? How the creative economy is making where to live the most important decision of your life", New York: Basic Books.
- Frank, G., van Oort, Oedzge, A. and Atzema, c. (2004) "On the conceptualization of agglomeration economies: the case of new firm formation in the Dutch ICT sector", the Annals of Regional Science, Vol.38, pp.263–290.
- Glaeser, E., Kallal, D., Scheinkman, A.and Shleifer, A. (1992) "Growth in cities ", Journal of Political Economy, Vol. 100, No. 6, pp.1126– 1152.
- Hanson, G. (1996) "Localization economies, vertical organization, and trade ". American Economic Review, Vol. 86, No.5, pp.1266-1278.
- Head, K. and Ries, J. (2001) "Increasing returns versus national product differentiation as an explanation for the pattern of US-Canada trade", The American Economic Review, Vol. 91, No.4, pp. 858-876.
- Krenz, A. (2012) "Modelling services sectors: agglomeration within a new economic geography model", Center for European Governance & Economic Development Research, Discussion Paper, No. 147.
- Krugman, P. and Venables, A. (1990) "Integration and the competitiveness of peripheral industry", In Bliss, C. and Macedo, J. (eds), "Unity with diversity in the European economy:The Community's Southern frontier ", Cambridge University Press.

- Krugman, P. (1991) "Increasing returns and economic geography ", Journal of Political Economy, Vol: 99, pp. 483–499.
- Krugman, P. and Fujita, M. (2004) "The new economic geography: Past, present and future", Regional Science, No. 83, pp.139-184.
- Krugman, P. and Venables, A. (1995) "Globalization and inequality of nations", Quarterly Journal of Economics, Vol.110, pp. 857-880.
- Krugman, P. and Venables, A. (1996) "Integration, specialization, and adjustment", European Economic Review, Vol. 40, pp. 959-967.
- Nelson, A. and Uchida, H. (2010) "Agglomeration index: towards a new measure of urban concentration", United Nations, Working Paper, No.29.
- Nishikimi, K. (2008) "Economic integration and development strategies: A theoretical perspective", in Sotharith, c. (ed), Development strategy for CLMV in the age of economic integration, ERIA Research Project Report 2007, Chiba: IDE-JETRO, pp. 47-81.
- Rahuman, M., Foo, K., Li, R. (2014) "Agglomeration in practice: the Malaysian experience in diversifying manufacturing", Economic Research Workshop, Bank Negara Malaysia.
- Scotchmer, S. and Thisse, J. (1992) "Space and competition: A puzzle", The Annals of Regional Science, Vol: 26, pp. 269-286.
- Sedgley, N., Elmslie, B. (2004) "The geographic concentration of knowledge: scale, agglomeration, and congestion in innovation across U.S. states", International Regional Science Review, Vol. 27, No. 2, pp.111–137.
- Strange, W., Hejazi, W.and Tang, J. (2006) "The uncertain city: competitive instability, skills, innovation and the strategy of agglomeration", Journal of Urban Economics, Vol. 59, pp. 331–351.
- The Aseanists Time (TAT): Asean FDI brighter than China.

- Vinayak, K., Thompson, F.and Tonby, O. (2014) "understand Asian: seven things you need to know", New Zealand Asia Institute.
- Zhang, X. (2014) "The Impact of Industrial agglomeration on firm employment and productivity in Guangdong province, China",Asian Economic and Financial Review, Vol. 4, No. 10, pp. 1384-1408.